



التسلسل العام للدروس (٢٢)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:
قال المؤلف - رحمه الله -: بَابٌ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلَكِنَّ أَدْقَنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ مَسْتَهُ لِيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لِلْحُسْنَى فَلَنُنَبِّئَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِمَا عَمِلُوا وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ} [فصلت: ٥٠].

هذا الباب كباب سابق، وهو قوله: {يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا} [النحل: ٨٣]؛ فهذا الباب كالباب السابق تماماً إلا أنه قد يفرق بينهما فيقال: أن الباب السابق أراد به المصنف - رحمه الله - نسبة النعمة لغيره، أما هذا الباب فيقال: بأن المراد بذلك نسبة النعمة لنفسه، ويجمعهما أن كلاهما فيه إنكار لنعمة الله عز وجل.

فالأول: نسب النعمة للآباء، وهذا نسب النعمة لنفسه دون الله عز وجل، وهذا كله إنكار لنعمة الله عز وجل. ومراد المصنف - رحمه الله - من هذا الباب الرد على من يجحد نعم الله عز وجل سواء ينسب هذه النعمة لنفسه أو ينسب النعمة لغيره، وأن هذا يعد من الأمور المحرمة بل من الأمور المنافية لتوحيد الله عز وجل.

لذلك قال المصنف - رحمه الله -: «باب ما جاء» أي: من الأدلة، أو من البراهين، أو من النهي في هذه المسألة، أو من تفسير كلام الله عز وجل في هذه الآية من قول أهل العلم، قول مجاهد وغيره في ذلك. ويبين أن من كمال التوحيد وإجلال الله عز وجل أنك تنسب النعمة إلى الله عز وجل ولا تنسبها لأحد من الناس سواء كان للآباء، أو للأجداد، أو لنفسه أو لغير ذلك.

قال المؤلف - رحمه الله -: قَالَ مُجَاهِدٌ: "هَذَا بِعَمَلِي وَأَنَا مَحْقُوقٌ بِهِ".

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "يُرِيدُ مِنْ عِنْدِي".

وَقَوْلُهُ: {قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي} [القصص: ٧٨].

قَالَ قَتَادَةُ: "عَلَى عِلْمٍ مِنِّي بِوُجُوهِ الْمَكَاسِبِ".

وَقَالَ آخَرُونَ: عَلَى عِلْمٍ مِنَ اللَّهِ أَنِّي لَهُ أَهْلٌ؛ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ مُجَاهِدٍ: "أُوتِيْتُهُ عَلَى شَرَفٍ".

وهذا تفسير للآية، أن الأئمة السابقين: كمجاهد، وقَتادة أهما فسرا هذه الآية بمعنى مستحق لهذه النعمة، فأنا أستحق هذه النعمة، أو أُنِي أهل لهذه النعمة، أو أن شرقي يتأهل أن أكسب هذه النعمة، أو بشرقي كسبت هذه النعمة، وهذا كله من إنكار نعمة الله عز وجل، وجحد نعمة الله عز وجل.

ثم استدل المصنف - رحمه الله - بحديث الثلاثة، الحديث المشهور في الصحيحين.



قال المؤلف - رحمه الله - : وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكًا فَأَتَى الْأَبْرَصَ فَقَالَ أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: "لَوْ نَحَسَّنُ وَجِلْدًا حَسَنًا وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَدَّرَنِي النَّاسُ بِهِ" قَالَ: "فَمَسَحَهُ، فَذَهَبَ عَنْهُ قَدْرُهُ، فَأَعْطِي لَوْنًا حَسَنًا وَجِلْدًا حَسَنًا قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْإِبِلُ أَوْ الْبَقْرُ (شَكَّ إِسْحَاقُ) فَأَعْطِي نَاقَةً عَشْرَاءَ، وَقَالَ بَارِكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا"، قَالَ: "فَأَتَى الْأَقْرَعَ فَقَالَ أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: شَعْرٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي الَّذِي قَدْ قَدَّرَنِي النَّاسُ بِهِ فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عَنْهُ، وَأَعْطِي شَعْرًا حَسَنًا فَقَالَ: أَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْبَقْرُ أَوْ الْإِبِلُ فَأَعْطِي بَقْرَةً حَامِلًا، قَالَ بَارِكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا. فَأَتَى الْأَعْمَى، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: أَنْ يَرُدَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصْرِي فَأُبْصِرُ بِهِ النَّاسَ فَمَسَحَهُ فَردَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصْرَهُ قَالَ: فَأَيُّ الْمَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: الْغَنَمُ فَأَعْطِي شَاةً وَالِدًا فَأُنتَجَ هَذَا وَوَلَدَ هَذَا، فَكَانَ لِهَذَا وَادٍ مِنَ الْإِبِلِ وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْبَقْرِ، وَلِهَذَا وَادٍ مِنَ الْغَنَمِ».

قال: «ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْأَبْرَصَ فِي صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مَسْكِينٌ وَابْنٌ سَبِيلٍ قَدْ انْقَطَعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفْرِي؛ فَلَا بَلَغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الْحَسَنَ وَالْجِلْدَ الْحَسَنَ وَالْمَالَ؛ بَعِيرًا أَتَبَلَّغُ بِهِ فِي سَفْرِي فَقَالَ الْحَقُوقُ كَثِيرَةٌ فَقَالَ لَهُ كَأَنِّي أَعْرِفُكَ! أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْدِرُكَ النَّاسُ، فَقِيرًا، فَأَعْطَاكَ اللَّهُ ﷻ الْمَالَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ" قَالَ: "ثُمَّ إِنَّهُ أَتَى الْأَقْرَعَ فِي صُورَتِهِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِهَذَا، وَرَدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا رَدَّ عَلَيْهِ هَذَا، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا؛ فَصَيِّرْكَ اللَّهُ إِلَى مَا كُنْتُ قَالَ: "وَأَتَى الْأَعْمَى فِي صُورَتِهِ فَقَالَ رَجُلٌ مَسْكِينٌ وَابْنٌ سَبِيلٍ قَدْ انْقَطَعَتْ بِي الْجِبَالُ فِي سَفْرِي؛ فَلَا بَلَغَ لِي الْيَوْمَ إِلَّا بِاللَّهِ ثُمَّ بَكَ، أَسْأَلُكَ بِالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصْرَكَ؛ شَاةً أَتَبَلَّغُ بِهَا فِي سَفْرِي فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَعْمَى فَردَّ اللَّهُ إِلَيَّ بَصْرِي، فَخُذْ مَا شِئْتَ، وَدَعْ مَا شِئْتَ فَوَاللَّهِ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ فَقَالَ: أَمْسِكْ مَا لَكَ؛ فَإِنَّمَا ابْتَلَيْتُمْ؛ فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، وَسَخَطَ عَلَيَّ صَاحِبِيكَ»، أَخْرَجَاهُ.

قوله: أَبْرَصَ: الأبرص: من به داء البرص.

قوله: وَأَقْرَعَ: الأقرع معروف: من لا شعر في رأسه.

قوله: وَأَعْمَى: والأعمى: هو من لا يبصر.

قوله: «فَأَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ»: أي يختبرهم فيرى منهم الصادق وغير الصادق من ينسب النعمة لله عز وجل ويعترف بها، ومن لا ينسب النعمة لله عز وجل وإنما ينسبها لغير الله عز وجل فيجحد ما أعطاه الله عز وجل.

قوله: «وَالِدًا»: أي قريبة الولادة.

قوله: «فَأُنتَجَ»: والإنتاج أي: المراد به التوليد، كالمراة تسمى القابلة، وهي التي تولد، كذلك الذي ينتج البقر والغنم يسمى إنتاج.



قوله: « فَأَنْتَجَ هَذَانِ »: أي تولى رعاية تلك الإبل والبقر، فأنتج، أي: بمعنى ولد هذا الخير. قوله: « فَقَالَ: إِنَّمَا وَرِثْتُ هَذَا الْمَالَ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ »: يعني: ورثته عن آبائي، ورثته عن الأب، والأب ورث عن أبيه، كابر عن كابر. قوله: « فَوَ اللَّهُ لَا أَجْهَدُكَ الْيَوْمَ بِشَيْءٍ أَخَذْتَهُ لِلَّهِ »: أي لا أشق عليك لشيء أخذته لأجل الله عز وجل لأنك فقير، فأنت تأخذ شيء أتقرب به إلى الله عز وجل.

قوله: « فَقَالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ؛ فَإِنَّمَا ابْتُلَيْتُمْ؛ فَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، وَسَخِطَ عَلَيَّ صَاحِبِيكَ »: كما قال تعالى: { لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ } [إبراهيم: ٧].

وهذا الحديث جاء به المصنف - رحمه الله - ليبين أن الواجب على المؤمن أنه ينسب النعمة إلى الله عز وجل، ولا يجحد هذه النعمة، وأن من جحد هذه النعمة فنسبها لنفسه أو نسبها لغيره فإن هذا من كفران النعم.

قال المؤلف - رحمه الله -: « بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ } [الأعراف: ١٩٠]. »

نقول: أولاً: مناسبة هذا الباب بكتاب "التوحيد" أن من صرف الأسماء لغير الله عز وجل أو عبدها لغير الله عز وجل فهذا مناف للتوحيد، كمن تسمى أو سمى غيره بعبد الكعبة، أو عبد عمر، أو عبد المطلب أو غير ذلك من الأسماء؛ فهذا نقول: أن فيه منافاة للتوحيد، لأن التعبيد لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى.

ومناسبة هذا الباب لما قبله: نقول: لما ذكر المصنف - رحمه الله - أنه يجب على الإنسان أن يغير الأسماء التي فيها مشابهة لأسماء الله عز وجل: كقاضي القضاة ونحوه، جاء بباب آخر لوجوب أن يغير الإنسان الأسماء التي فيها مشابهة لأسمائه سبحانه وتعالى المختصة به، ثم بعد ذلك جاء المصنف - رحمه الله - بهذا الباب؛ ليبين أن التعبيد لله عز وجل فلا يجوز لأحد أن يعبد لغيره سبحانه وتعالى: كعبد عمر، وعبد الكعبة، وعبد مناف، وعبد المطلب وغير ذلك من الأسماء، وأن ذلك كله أمر محرم، بل هو شرك بالله عز وجل.

والمصنف - رحمه الله - جاء بهذه الآية ليبين أن من صرف التسمية لغير الله عز وجل فقد وقع في الشرك، والشرك يأتي على أنواع، أي: الشرك في نسبة النعمة لغير الله عز وجل: كالولد وغير ذلك يأتي على أنواع: النوع الأول: أن يعتقد أن الذي يأتي بالولد إنما هو غير الله: كالشياطين، أو الغائبين أو غير ذلك؛ وهذا شرك أكبر مخرج من الملة.

النوع الثاني: أن يعتقد أن رعاية هذا الطفل بعد الولادة تكون من الصالحين، أو الأولياء، فالنفع والضرر إنما هو بيد هؤلاء الأولياء، وهذا أيضاً نقول: أنه من الشرك بالله عز وجل.

النوع الثالث: من عبده هذه الأسماء لغير الله عز وجل، كمن سماها عبد الحسين، أو عبد الحسن أو غير ذلك؛ وهذا أيضاً من الشرك بالله عز وجل، ولكن هذا من الشرك في الألفاظ، وهو من قبيل الشرك الأصغر.



أما الذي قبله فهو من قبيل الشرك الأكبر.

﴿قال المؤلف - رحمه الله -: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: "اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ إِسْمٍ مُعَبَّدٍ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ كَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلَبِ".﴾

اختلف العلماء في التعبيد لغير الله عز وجل في مسألة واحدة، وهي: مسألة عبد المطلب، لذلك نقل الإمام - رحمه الله - قول ابن حزم: اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ، أي: أجمع العلماء على تحريم كل اسم معبد لغير الله، كَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلَبِ: أي أنهم اختلفوا في عبد المطلب، وذلك أي: سبب الاختلاف إلى أن جد النبي ﷺ عبد المطلب، فهل يجوز للإنسان أن يتسمى بعبد المطلب؟ يسمى نفسه أو يسمى ولده، أو يسمى غيره بعبد المطلب أو لا يجوز؟

نقول: اختلف العلماء على قولين:

القول الأول: قالوا: أنه يجوز، واستدلوا على ذلك:

أولاً: بقول النبي ﷺ: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب»؛ فكان النبي ﷺ ينتسب إلى عبد المطلب.

ثانياً: استدلوا بأن من الصحابة من اسمه عبد المطلب كما في حديث عبد المطلب بن ربيعة؛ ابن عم النبي ﷺ وهو راوي حديث: «إن الصدقة لا تحل لآل محمد».

فالراوي عبد المطلب بن ربيعة، قالوا: هذا دليل على أنه يجوز للإنسان أن يتسمى بعبد المطلب، ولو كان الأمر محرماً لغيره النبي ﷺ كما غير أسماء كثير من الصحابة، كمن كان اسمه عبد الكعبة، عبد عمرو وغير ذلك، فغيرهم النبي ﷺ، وأبقى عبد المطلب.

القول الثاني: قالوا: بأنه لا يجوز حتى عبد المطلب، أما قول النبي ﷺ: «أنا ابن عبد المطلب»، فهذا من باب الخير، لأن الرجل أولاً: مات على الشرك، ثانياً: أنه رجل مات وليس من الأحياء، فلو كان حياً وكان من المسلمين لوجب تغيير ذلك الاسم، فلو أن رجل ينتسب إلى قبيلة، أو إلى عائلة أو جد أو غير ذلك فيه مشابهة لهذه الأسماء، نقول: أنه لا بأس؛ كمن ينتسب لعبد الدار، أو عبد الحارث وغير ذلك فإنه لا بأس، أما أن ينشئ اسماً جديداً؛ فإننا نقول: أن هذا لا يصح، أما عبد المطلب بن ربيعة فإننا نقول: أن عبد المطلب الأقرب أن اسمه المطلب وليس عبد المطلب، ويدل على ذلك: أن أنسب الناس في نسب قريش، أعلم الناس بنسب قريش هو: الزبير بن بكار، وكان يذكر أن اسمه إنما هو المطلب بن ربيعة وليس عبد المطلب بن ربيعة، لذلك نقول: أن الأظهر أن اسمه المطلب وليس عبد المطلب.

كذلك نقول: أن عبد المطلب هذا ليس اسماً لعبد المطلب، وإنما هو لقب لعبد المطلب، وسبب ذلك: أن المطلب هذا وهو عم من أعمام النبي ﷺ، وكان أخ له يقال له: هاشم. هذا هاشم أبو عبد المطلب تزوج من الخزرج من بني النجار، فجاءه مولود وسماه شيبه، وذهب هاشم إلى فلسطين للتجارة ثم بعد ذلك مات فيها، فلما كبر شيبه ذهب عمه



المطلب إلى المدينة وأخذه حتى يترى بين أعمامه ويعرفهم، فلما قدم ودخل ومكة وكان معه شبيبة، نظر الناس إلى شبيبة وقد تغير لونه من الشمس من السفر، وكان لا يعرفه أحد، فظنوا أنه عبد للمطلب، فلقب من ذلك اليوم بعبد المطلب، وعلى ذلك نقول: أن عبد المطلب هذا ليس اسم، وإنما هو لقب لشبيبة.

وعلى ذلك لا يجوز لأحد أن يتسمى بعبد المطلب.

وعلى ذلك نقول: أن كل تعبيد لغير الله عز وجل لا يجوز، وإنما التعبيد لله ولأسمائه سبحانه وتعالى، وعلى ذلك الصفات أيضاً، نقول: أنه لا تعبد الصفات، وإنما الذي يعبد فقط الأسماء، فتقول: عبد الله، وعبد الرحمن، عبد الرحيم، عبد الأول، وغير ذلك من الأسماء.

أما الصفات والأخبار عن الله عز وجل فلا يعبد بها، وهذا فيما يفترق فيه الأسماء عن الصفات، أن الأسماء تعبد، وأما الصفات لا تعبد.

وعلى ذلك هناك أسماء مشتهرة عند الناس ينبغي التفطن لها والتنبيه لها: كعبد الهادي، وعبد المقصود، وعبد الموجود وغير ذلك من الأسماء التي تعبد نقول: أنه ينبغي للإنسان ألا يعبد إلا لأسماء الله عز وجل.

أفضل الأسماء:

أولاً: ما كان معبداً لله عز وجل، وأفضل ذلك أن تعبد لله وللرحمن، فتقول: عبد الله، وعبد الرحمن.

ثانياً: بقية الأسماء لله عز وجل، وينتبه الإنسان أنه في حال التسمية ينبغي له أن يتأكد أن هذا هو اسم الله عز وجل أو لا، لأن بعض الناس يأتي لبعض الأسماء: كالمطلوب مثلاً، أو المعبود، أو الموجود أو غير ذلك من الأسماء فيظن أنها أسماء لله عز وجل وهي أخبار عن الله عز وجل، فيسمي نفسه، ويسمي غيره، ويسمي ولده بعبد الموجود، وعبد المطلوب وغير ذلك؛ وهذا فيه ما فيه من الأمور المعروفة.

وعلى ذلك نقول: أن أفضل الأسماء ما عبد لله عز وجل، وأفضل ذلك عبد الله وعبد الرحمن، ثم بقية الأسماء الثابتة.

ثالثاً: ما كان من أسماء الأنبياء: كمحمد، وإبراهيم، وبقية الأسماء.

رابعاً: ما كان من أسماء الصالحين: كعمر، وعثمان، وعلي، وغيرهم من أسماء الصالحين.

قوله: «اتَّقُوا»: أي أجمعوا.

قوله: «عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُّعْبَدٍ»: أي التعبيد.

قوله: «لِغَيْرِ اللَّهِ؛ كَعَبْدِ عَمْرٍو وَعَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ الْمُطَّلِبِ»: أي: اختلفوا فيه على قولين،

والأظهر والأقرب أنا نقول: أنه لا يجوز التسمي بعبد المطلب، لأن المطلب هذا ليس اسماً وإنما هو لقب.

ثانياً: نقول: أن التعبيد لا يكون إلا لله، والمطلب ليس من أسماء الله عز وجل.



ثم بعد ذلك ذكر المصنف - رحمه الله - أثر في بيان وشرح هذه الآية { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا . }، وهذه الآية: اختلف العلماء فيمن المراد؟ من هو المراد في قوله: { جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا } [الأعراف: ١٩٠]، اختلف العلماء:

القول الأول: قالوا: أن المراد بالآية أنه آدم وحواء، { فَلَمَّا آتَاهُمَا } أي: أعطاهما الله عز وجل، { جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ } وهذا الشرك إنما هو في التسمية والطاعة، فأطاعا الشيطان فسمياه عبد الحارث، لأن الشيطان اسمه الحارث، كان قبل إبليس يسمى بالحارث، فسميا عبد الحارث، وهذا قول جماهير أهل العلم من المفسرين، بل حكى الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله - الإجماع في هذه المسألة، وقال: أن هذا هو الإجماع المنقول عن السلف وهو تأويل هذه الآية، { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ } أي: آدم وحواء.

القول الثاني: قالوا: بأن أول الآية { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا } المراد: آدم وحواء { جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ } المراد بذلك: بقية الناس من المشركين، فأول الآية خطاب عن آدم وحواء، أما قوله: { جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ } أن هذا ليس خطاب لآدم وحواء، لأن آدم عليه السلام نبي من الأنبياء، ولو وقع في الشرك لأمره الله عز وجل بالتوبة. ثم بعد ذلك كيف نقول: أنه وقع في الشرك وأنه أطاع الشيطان وهو الذي أخرجه من الجنة؟

وعلى ذلك نقول - أي القول الثاني - أن قوله: { فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا } المراد به آدم وحواء، { جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ } أي المراد بذلك: بقية الناس من المشركين من نسب النعمة أو التسمية لغير الله عز وجل، ووقع في الشرك.

القول الثالث: قالوا: بأن سياق الآية إنما هو في عموم الناس، ويخص بذلك المشرك أي: من نسب النعمة لغير الله عز وجل فعبدته لغير الله عز وجل، أو نسب هذه النعمة لغير الله عز وجل، فإنه وقع في الشرك، وهذا خاص لمن وقع في الشرك من المشركين.

قال المؤلف - رحمه الله - : وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا تَغَشَّاهَا آدَمُ؛ حَمَلَتْ، فَأَتَاهُمَا إِبْلِيسُ، فَقَالَ إِنِّي صَاحِبِكُمَا الَّذِي أَخْرَجَكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ، لَتُطِيعَانِي أَوْ لَأَجْعَلَنَّ لَهُ قَرْنِي إِيْلٍ، فَيَخْرُجُ مِنْ بَطْنِكَ، فَيَشْقُهُ، وَلَأَفْعَلَنَّ؛ يُخَوِّفُهُمَا، سَمِيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ، فَأَبَيَا أَنْ يُطِيعَاهُ فَخَرَجَ مِيْتًا ثُمَّ حَمَلَتْ فَأَتَاهُمَا، فَذَكَرَ لَهُمَا، فَأَذْرَكَهُمَا حُبُّ الْوَلَدِ، فَسَمِيَاهُ عَبْدَ الْحَارِثِ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: { جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا }»، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ.

وهذه الرواية التي رواها ابن أبي حاتم أخذها أكثر العلماء من المفسرين وقالوا بها، ونسبها ابن جرير الطبري - رحمه الله - إلى أن هذا هو إجماع أهل العلم على صحة ذلك، وهذا مروى أو منقول عن جمع من أهل العلم. وذهب الإمام ابن حزم - رحمه الله - إلى أن هذه الرواية لا تصح، وإنما هي رواية ضعيفة، بل قال: بأنها خرافة وموضوعة ولا تقبل.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن هذه الرواية واردة عن أهل الكتاب، فلا تصدق ولا تكذب، وإنما تقرأ ويستأنس بها.



قال المؤلف - رحمه الله - : وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عِبَادَتِهِ. وَلَهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: {لَنْ آتَيْنَا صَالِحًا} قَالَ: أَشْفَقَا أَلَّا يَكُونَ إِنْسَانًا. وَذَكَرَ مَعْنَاهُ عَنْ الْحَسَنِ وَسَعِيدٍ وَغَيْرِهِمَا.

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأعراف: ١٨٠].

قوله: « شُرَكَاءُ فِي طَاعَتِهِ »: أي أهما أطاعاه في التسمية بتسمية عبد الحارث.

قال المؤلف - رحمه الله - : بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا} [الأعراف: ١٨٠]. ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ {يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ} يُشْرِكُونَ، وَعَنْهُ سَمُوا اللَّاتَ مِنَ الْإِلَهِ، وَالْعُزَّىٰ مِنَ الْعَزِيزِ.

قوله: « ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ » الصحيح عن قتادة وليس ابن عباس.

وعلى ذلك الرواية الأخرى «وعنه» عن ابن عباس، وليست عن قتادة.

وعلى ذلك نقول: «ذكر ابن أبي حاتم عن قتادة: يشركون. وعن ابن عباس: سموا اللات من الإله والعزى من العزيز».

لما ذكر المصنف - رحمه الله - ما يجب في حق أسماء الله عز وجل من تعظيمها، وإجلالها، وإكرامها، وتحريم ما كان فيه المشابهة، وتحريم ما كان معبدًا لغير الله، وتحريم كل ما كان فيه منافاة للتوحيد جاء بهذا الباب لبيان عظمة هذه الأسماء، وأنه يجب على الإنسان أنه يعظم أسماء الله عز وجل، ومن تعظيم أسماء الله عز وجل أن تتوسل بها إليه سبحانه وتعالى، وذلك أيضًا فيه الرد على من يتوسل بالصلحين، أو يطلب من ذوات الصالحين، فجاء المصنف - رحمه الله - بهذا الباب لبيان عظمة أسماء الله عز وجل وأنها حسنة، فالله عز وجل له الأسماء الحسنى والصفات العلاء، ولذلك نقول: أنه من المشروع للإنسان في حال التوسل أن يتوسل بأسماء الله وصفاته، ولا يتوسل بذوات الصالحين، أو يتوسل بالصلحين، فإن هذا منافٍ للتوحيد.

وقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ}: الحسنى على وزن فعلى، والمراد به: الأحسن: كالكبرى والأكبر، أي: الأحسن، والله الأسماء الحسنى أي: البالغة في الحسن، وذلك أنها حسنة في ألفاظها، وكذلك في معانيها، وفي دلالتها، فهذا كله من معاني الحسنى لله عز وجل.

قوله: {فَادْعُوهُ بِهَا} أي: توسلوا إلى الله عز وجل بهذه الأسماء.

قوله: {وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ}: أولًا: الإلحاد بمعنى: الميل والوجد، وهو على أنواع:



النوع الأول: أن يسمى الإنسان الله عز وجل بغير اسمه، كمن يخترع أسماء جديدة لله عز وجل، فهذا من الإلحاد في أسماء الله عز وجل.

النوع الثاني: أن يسمى بعض مخلوقاته بأسماء الله عز وجل - فهذا أيضًا إنكار لأسماء الله عز وجل - أو إنكار بعض الصفات لله عز وجل، أو التأويل لأسماء الله وصفاته، فإننا نقول: بأن هذا كله بمعنى الإلحاد في أسماء الله عز وجل، وكذلك الإلحاد في صفات الله عز وجل.

وأسماء الله عز وجل وصفاته لها ضوابط، ولها قواعد، ألف العلماء - رحمهم الله - كتبًا في هذه المسألة - مسألة قواعد في أسماء الله عز وجل - ومن أحسن وأروع ما كتب في ذلك ما كتبه شيخنا - رحمه الله - محمد بن عثيمين في كتابه "القواعد المثلى" فذكر القواعد في الأسماء، والقواعد في الصفات، ثم أيضًا ذكر قواعدًا مشتركة بين الأسماء والصفات.

﴿قال المؤلف - رحمه الله -: وَعَنِ الْأَعْمَشِ "يَدْخُلُونَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا".﴾

وهذا كله من الإلحاد في أسماء الله وصفات الله عز وجل.

﴿قال المؤلف - رحمه الله -: [بَابٌ لَا يُقَالُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ].﴾

لما كان حقيقة لفظ السلام هو بمعنى: السلامة والبراءة، والخلاص، نبه المصنف - رحمه الله - إلى أنه لا ينبغي للإنسان أن يطلب السلامة لله عز وجل، لأن الله عز وجل كامل في أسمائه وصفاته، لا نقص في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في ذاته.

وعلى ذلك نقول: أن السلام على الله يعد من الألفاظ المحرمة، لذلك نهى النبي ﷺ أن يقول الإنسان: السلام على الله؛ لأن هذا يشعر أن الله قد يعتريه نقص أو قد يعتريه عيب، أو يعتريه قصور، فنبه المصنف - رحمه الله - إلى أنه من باب التأدب مع الله عز وجل ألا تقول: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو السلام.

ولكن قد يقول قائل: الإنسان إذا قابل المؤمن، قابل المسلم يقول له: السلام عليكم. فما المراد بقوله: السلام عليكم؟ الجواب: يحتتمل أن المراد هنا الاسم، السلام اسم من أسماء الله، ويكون المعنى السلام عليكم، أي: اسم الله، وهو السلام حلت بركته عليكم، فأصابكم من خير هذا الاسم وفضله وكرمه.

ويحتتمل أن المراد: السلام عليكم. السلام هنا مصدر من السلامة، السلام عليكم أي: أطلب لكم السلامة من النقائص والعيوب، يحتتمل هذا ويحتتمل هذا.

وبعض العلماء جمع بين اللفظين.

﴿قال المؤلف - رحمه الله -: في "الصحيح" عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ؛ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ مِنْ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ».



قوله: «في الصَّحِيح»: قلنا لكم: أن المصنف - رحمه الله - أحياناً يعبر فيقول: «في الصَّحِيح» ويريد بذلك البخاري، وأحياناً يريد به مسلم، وأحياناً يريد به الصحيح أي: البخاري ومسلم.

وهنا قوله: «في الصَّحِيح» أي: في الصحيحين في البخاري ومسلم.

قوله: «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ»: أي: أن الله عز وجل هو السلام، أي: أنه سالم من كل نقص، وهو الذي يسلم عباده من العيوب والنقائص، فلا تطلب من الله أن يسلم نفسه؛ لأن هذا فيه إشعار أن الله عز وجل قد يعتره نقص أو عيب أو غير ذلك، فينبغي للإنسان في حال التأدب مع الله عز وجل أن يختار أفضل الألفاظ.

لذلك النبي ﷺ قال: «لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ»، أي: لا تقولوا هذا اللفظ، لماذا؟

الجواب: لأن الله هو السلام، أي: من أسمائه السلام، وهو الذي أيضاً يسلم عباده.

قال المؤلف - رحمه الله -: [بَابُ قَوْلٍ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ].

في الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ لِيَعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا مُكْرَهَ لَهُ».

وَلِمُسْلِمٍ: «وَلْيُعْظَمِ الرَّغْبَةُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَتَعَاطَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ».

أي: المراد باب النهي عن قول: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، وذلك لأن هذه اللفظة فيها إشعار أن الله عز وجل قد يكره على أمر، ويشعر أيضاً من جانب آخر أنك مستغن عن مغفرة الله عز وجل أو عن رحمته، أو غير ذلك، فحينما يقول الإنسان: اللهم اغفر لي إن شئت. كأنك توهم أن الله عز وجل قد يكرهه شخص، أو قد يستطيع أو لا يستطيع أن يغفر، أو يرحم، هذا من جهة الرب، أما من جهة العبد فإنه يشعر أنك غني مستغن، إن شئت اغفر وإن تشأ لا تغفر؛ وهذا فيه أيضاً ما فيه من التنقص لجناب الرب سبحانه وتعالى.

لذلك قال المصنف - رحمه الله -: «بَابُ قَوْلٍ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ»، أي: باب النهي عن قولك: اللهم اغفر لي إن شئت.

وقد يشكل على ذلك أنه ورد في بعض الأحاديث أن النبي ﷺ قيد الدعاء بالمشيئة، منها:

١. «طهور إن شاء الله»، هذا دعاء، وقيد أيضاً بقوله: إن شاء الله.

٢. «وإن شاء الله بكم لاحقون»: فهذا دعاء مقيد بالمشيئة.

٣. كذلك حديث الاستخارة مقيد بالمشيئة.

فالجواب عن ذلك أنا نقول: أن لفظ المشيئة يأتي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: يراد به التحقيق، أي: تحقيق هذا الأمر وأنه واقع لا محالة، كما في قوله تعالى: {لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ} [الفتح: ٢٧]؛ هذا للتحقيق، ومثله: «طهور إن شاء الله» من باب التحقيق، أي: أنك ستطهر



ويرفع عنك ما بك من مرض، وكذلك «وإنا إن شاء الله لكم لاحقون» لأن هذا الطريق هو طريق كل الناس أنهم سيموتون.

النوع الثاني: أن يؤتى بلفظ إن شاء الله من باب التعليق، وهذا هو الأمر المنهي عنه، كما في الحديث «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ»، أي: أن تعلق هذا الأمر، لأن هذا فيه نقص في الربوبية، وكذلك نقص في حق العبد تجاه ربه.

النوع الثالث: يؤتى به من باب التبرك بذكر الله عز وجل ولا يراد بذلك التحقيق أو التعليق، وهذا كثير عند الناس، مجرد أن يقابلك شخص ثم بعد ذلك يودعك يذكر هذه المسألة الله يغفر لك إن شاء الله، الله يرحمك إن شاء الله، جزاك الله خير إن شاء الله، نقول: أن غالب الناس يريد بذلك التبرك بذكر الله عز وجل. على كل نقول: أنه لا ينبغي للإنسان لأن يوهم قضية التعليق.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.